

# توقعات بخفض قيمة الجنية رسميا 30% قبل التعويم النهائي

الاثنين 29 يناير 2024 06:14 م

يتوقع أن يبقي البنك المركزي المصري أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعه، الخميس، المقبل ما لم يتم الإعلان عن اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي يرفع قيمة التمويل تزامنا مع خفض قيمة الجنيه، وفق تقرير لمؤسسة كابيتال إيكونوميكس البحثية

وأشار التقرير إلى أنه بعد زيارة مسؤولين في صندوق النقد الدولي لمصر خلال الأسبوع الماضي لمناقشة حزمة تمويل جديدة، فإن الرخم يتزايد سريعا وثمة احتمال بأن يتم الكشف عن اتفاق جديد مع الصندوق تزامنا مع خفض لقيمة الجنيه أمام الدولار في وقت قريب من اجتماع لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي

وأضاف التقرير أن الأزمة الاقتصادية تزداد سوءا في مصر بمرور الوقت، إذ تؤدي الاضطرابات المستمرة للملاحة في قناة السويس إلى مفاقمة نقص النقد الأجنبي وزيادة حاجة مصر إلى اتفاق مع الصندوق

فيما توقع مؤسدة كابيتال إيكونوميكس أن يتم التوصل إلى اتفاق جديد بين صندوق النقد والحكومة المصرية

وقالت إن التكهانات تشير إلى أن الصفقة الجديدة سيتراوح حجمها بين ثمانية و12 مليار دولار مقارنة مع الاتفاق الأصلي البالغة قيمته 3.9 مليار دولار، مضيفة أن زيادة حجم الاتفاق تعني إبرام شروط أكثر صرامة حول نفس الركائز الثلاث لاتفاق مصر مع الصندوق، وهي الحد من حضور الدولة والجيش في الاقتصاد، والاستمرار في ضبط الأوضاع المالية، وسعر صرف الجنيه

وأشارت "كابيتال" إلى أن الجنيه ينزلق سريعا في السوق الموازية إذ بلغ مستوى قياسيا منخفضا عند 65.5 جنيه للدولار أي بخضم 53% عن السعر الرسمي، نقلا عن "وكالة أنباء العالم العربي".

وقالت "كابيتال": "من الواضح أن أمرا ما يجب أن يحدث قريبا وفي ظل الاجتماعات في واشنطن مؤخرا وفي القاهرة الأسبوع الماضي، فإن اجتماع السياسة النقدية للبنك المركزي المصري الخميس المقبل قد يكون بالغ الأهمية".

وأضافت أن الإعلان عن برنامج تسهيل الصندوق الممدد الأصلي لمصر في السابع والعشرين من أكتوبر/ تشرين الأول 2022 جاء في وقت مبكر قبل أن يعلن البنك المركزي في وقت لاحق خلال اليوم عن خفض قيمة الجنيه وزيادة أسعار الفائدة، مشيرة إلى إمكانية حدوث أمر مماثل هذه المرة أيضا

لكنها قالت إنه نظرا لأن توقيت الإعلان عن الاتفاق الجديد غير محدد، فإنها لا تتوقع أي تغيير في أسعار الفائدة الخميس المقبل

وأضافت "كابيتال إيكونوميكس" أنه إذا تم الإعلان عن اتفاق على مستوى الخبراء مع الصندوق، فإنها تعتقد أن البنك المركزي سيتحرك سريعا ويخفض قيمة الجنيه بشكل مبدئي 23% إلى 40 جنيها للدولار قبل السماح بتعويم حر، مشيرة إلى أن هذا القرار قد يتزامن مع زيادة حادة لأسعار الفائدة بما لا يقل عن 300 نقطة أساس إلى 22.25%.

وأبقى البنك المركزي المصري الشهر الماضي على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستويي الـ19.25% والـ20.25% على الترتيب